الإجابة النموذجية لامتحان قانون الانتخابات
السنة ثانية ماستر (تخصص قانون إداري)

قسم الحقوق

1- لضمان جدّية الترشح للانتخابات أوجب المشرع على المرشّحين تقديم ما يثبت تزكيتهم إما من حزب أو أحزاب سياسية لها تمثيل واسع، أو من طرف عدد معيّن من الناخبين. **وضّح ذلك بدقة واختصار؟. (08 درجات).**

- بالنسبة لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية: يشترط أن تكون قائمة المرشحين مقبولة صراحة من طرف حزب أو أحزاب من الأحزاب التي حصلت في الانتخابات المحلية الأخيرة على أكثر من 04 % من عدد الأصوات المعبّر عنها في الدائرة الانتخابية المترشح فيها، أو تلك التي تتوافر على 10 منتخبين على الأقل في المجالس المحلية للولاية المعنية، أو أن تُدعّم قائمة المرشحين بخمسين توقيعا من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية فيما يخص كل مقعد مطلوب شغله.

- بالنسبة لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني: إذا لم تُقدم قائمة المرشحين تحت رعاية حزب سياسي أو أكثر من الأحزاب التي حصلت في الانتخابات التشريعية الأخيرة على أكثر من 04 % من عدد الأصوات المعبر عنها في الدائرة الانتخابية المترشح فيها، أو الأحزاب السياسية التي تتوافر على 10 منتخبين على الأقل في المجالس المحلية للدائرة الانتخابية المعنية، فإنّه يجب أن تُدعّم قائمة المرشحين بـ 250 توقيعا من ناخبي تلك الدائرة فيما يخص كل مقعد مطلوب شغله، هذا بالنسبة للدوائر الانتخابية في الداخل، أما الدوائر الانتخابية الخاصة بالجالية الجزائرية في الخارج، يشترط إما أن تُقدّم قائمة المرشحين تحت رعاية حزب سياسي أو أكثر أو أن تُدعّم قائمة المرشحين بـ200 توقيع لناخبي تلك الدائرة فيما يخص كل مقعد مطلوب شغله.

- بالنسبة لانتخاب رئيس الجمهورية: يشترط في المترشح للانتخابات الرئاسية تقديم إما قائمة توقيعات تتضمن على الأقل 600 توقيع فردي لأعضاء منتخبين في مجالس بلدية أو ولائية أو برلمانية، وموزعين على 25 ولاية على الأقل. أو تقديم قائمة توقيعات تتضمن على الأقل 50000 توقيع فردي لناخبين مسجلين في القائمة الانتخابية، على أن تجمع التوقيعات عبر 29 ولاية على الأقل، وينبغي ألا يقل العدد على1200 توقيع في كل ولاية.

والجدير بالذكر أن عملية جمع التوقيعات تتم في شكل استمارات تُعدها السلطة المستقلة، وتتم المصادقة على التوقيعات من طرف ضابط عمومي.

2- يلعب المجتمع المدني دور رقابي في مجال الانتخابات، **اشـرح ذلـك؟** **(06 درجات)**.

يعتبر المجتمع المدني عنصرا مهما لضمان نزاهة الانتخابات، إذ يمكنه ممارسة دور الرقابة في كل مراحل العملية الانتخابية ابتداءً من مراجعة القوائم الانتخابية مرورا بمرحلتي الترشح والحملة الانتخابية وأيضا في عملية تحديد المؤطرين لمكاتب ومراكز الاقتراع ثم عملية التصويت وما يليها من فرز وتركيز للنتائج، وتتم عملية الرقابة هذه بشكل حيادي وموضوعي حيث تنشر تنظيمات المجتمع المدني تقاريرها حول مدى تطابق كل مرحلة من المراحل مع المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية وتُنبِّه للتجاوزات الحاصلة.

كما يراقب المجتمع المدني أدوار بعض الأطراف، كدور وسائل الإعلام العمومية ومدى حيادها في تغطية مختلف نشاطات المتنافسين، وهذا بالنظر لقوة وسائل الإعلام في التأثير على الناخبين، وإمكانية استغلال هذا الأمر لصالح متنافسين معينين.

كما يُعنى المجتمع المدني بمراقبة مختلف المصالح الأمنية الخاضعة لسيطرة الحكومة، وهذا حتى لا تستخدم هذه المصالح نفوذها بشكل يؤثر على الاختيار الحر للناخبين.

3- **حدّد تشكيلة** اللجان المختصة بمراجعة القوائم الانتخابية داخل الوطن، **وبيّن جوهر عملها ؟** **(06 درجات)**.

داخل الوطن تتشكّل كل لجنة من قاضي يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليمياً رئيساً، وثلاثة مواطنين ناخبين يختارهم المندوب الولائي للسلطة الوطنية المستقلة. كما توضع تحت تصرف اللجنة كتابة دائمة ينشطها موظف بلدي يتمتّع بخبرة وكفاءة والحياد، وتجتمع هذه اللجان بمقر البلدية، بناء على استدعاء من رئيسها، ويتمحور عملها في السهر على مراجعة القوائم الانتخابية حيث يتم تسجيل الأشخاص الذين بلغوا السن القانوني للانتخاب، وكذا شطب كل من فقد حقوقه المدنية والسياسية والمتوفين والذين غيروا محل إقامتهم، وفي هذا الصدد تقوم اللجان بضبط الجداول التصحيحية وإشهارها للجمهور بتعليقها إثر إعلان اختتام المراجعة، كما تقوم اللجان بالبتّ في الاحتجاجات على عمليات التسجيل أو الشطب التي يتقدّم بها الناخبون، ويتم تبليغ قرارات اللجان للأشخاص المعنيين في موطنهم.

تمنياتي للجميع بالتوفيق والنجاح